الباب الرابع

ثورة يوليو والقضية الفلسطينية

الفصل السابع

البعد العربى لثورة يوليو

مع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت القضية الفلسطينية جزءا لا يتجزأ من نسيج الحياة السياسية للشعب المصرى. فلم يوجد تيار من التيارات الوطنية فى مصر فى ذلك الوقت الا وهو معاد للصهيونية. كما أن التنظيم الماركسى الوحيد الذى وافقه على مشروع التقسيم دفع ثمن ذلك غاليا على الصعيد الشعبى. وفور اعلان قيام الكيان الصهيونى المسمى بدولة اسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ دخل الجيش المصرى مع غيره من الجيوش العربية فلسطين بهدف القضاء على تلك الدولة ورغم أن قرار الحرب قد صدر عن الملك تسانده حكومة سعدية تستمد ترثها الوطنى من الوفد راعى التيار القومى المصرى إلا أنه شارك فى تأييد القرار الشعب المصرى بتياراته السياسية المتعددة وعلى رأسها الوفد نفسه. ولقد ترتب على الهزيمة العربية فى حرب ١٩٤٨ ضياع الوطن الفلسطينى وبالنسبة لمصر عبر الخطر الصهيونى الحدود واصبح مجسدا بصورة مادية بعد دخول اسرائيل أرض سيناء، وبرزت على سطح الواقع المخاوف التى عبر عنها مصطفى النحاس فى حديثه مع السفير البريطانى فى يوليو ١٩٣٧ عندما قال (انه لا يستطيع ان يشعر بالاطمئنان وهو يفكر فى قيام دولة يهودية على حدود مصر اذ ما يمنع اليهود من ادعاء حقوق لهم فى سيناء فيما بعد[١]

والوقع ان بروز الخطر الصهيونى متمثلا فى وجود دولة اسرائيل على حافة سيناء وعلى امتداد صحراء النقب كان كفيلا (ومع عدم اغفال التحسس المبكر لدى الشعب المصرى للخطر الصهيونى) باقحام القضية الفلسطينية أو ما يعرف بالهم الفلسطينى كجزء سياسى من هموم الحركة الوطنية المصرية. فمن الملحوظ ان خطاب العرش الذى القاه مصطفى النحاس (يناير ١٩٥٠) أمام البرلمان بعد عودة الوفد الى الحكم لم يقتصر على الهدفين التقليدين للحركة الوطنية المصرية وهما الجلاء

والسودان بل أضاف اليهما مسألة فلسطين اذ قال (ان الكارثة مهما عظم هولها فلن توهن عزائم الحزب أو تزعزع ايمانهم بفلسطين العربية وبضرورة رفع الظلم عنها..)[٢] كذلك استهل وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين مباحثاته مع الجانب البريطاني حول القضية الفلسطينية في يوليو ١٩٥٠ بالحديث عن الجلاء ووحدة مصر والسودان ثم أضاف مسألة قيام دولة اسرائيل وأعرب عن اعتقاده بأن بريطانيا قد أقامت الدولة علي حدود مصر كي تصبح (شوكة في جانبنا وخطرا يتهددنا لكي لا تخلو مصر الي الاهتمام بتقوية نفسها واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولي اللائق بها)[٣] كما أفاض وزير الخارجية المصري في حديثه أمام البرلمان (أغسطس ١٩٥١) والخاص بتطور المباحثات مع بريطانيا عن مخاطر التوسع الاسرائيلي في المستقبل القريب مشيرا الي ضرورة استعداده لدرء الخطر اليهودي باستخدام أبسط الحقوق واوضحها وهو حق الدفاع عن النفس.

ومن الجدير بالذكر ان نشير الي الاقتراح الذي طرحه الوفد بالنسبة لجلاء القاعدة البريطانية عن مصر اذ اشار الي امكانية استبدالها بقاعدة في فلسطين المحتلة أو غزة مستهدفا بذلك نقل الصراع بين مصر وبريطانيا الي صراع بين بريطانيا من ناحية واسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخري وقد أعتذر السفير البريطاني عن قبول الاقتراح الوفدي مشيرا الي أن العلاقة بين بريطانيا واسرائيل لا تسمح بالنظر في هذا الاقتراح وان كان قد حاول انتهاز هذه الفرصة كي يطرح قضية الصلح بين مصر واسرائيل كشرط لنقل القاعدة العسكرية الي غزة وكان رد وزير الخارجية المصرية حاسما اذ قال: (يصعب علي الرأي العام المصري قبول ذلك او تصوره عقد أي صلح مع اسرائيل)[٤]

لقد تطور الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية علي المستويين الشعبي والرسمي علي النحو الذي فصلناه في الأبواب السابقة حتي وصل في بداية الخمسينات الي اعتبار القضية الفلسطينية الضلع الثالث للحركة الوطنية المصرية بعد قضيتي الجلاء والسودان أو معهما بمعني أدق ولذلك يصبح من الصعب اسناد هذا الفضل الي ثورة

يوليو وان كان لا يمكن إنكار الأثر المباشر لحرب فلسطين في إيقاظ وعي الضباط الأحرار كما أن الحرب وفرت فرصة لهؤلاء الضباط فرصة تاريخية نادرة تعلموا خلالها الكثير سواء فيما يتعلق بإدراكهم لأزمة النظام الحاكم في مصر أو خطورة القضية الفلسطينية وأهمية مسألة التسليح وضرورة بناء جيش وطني قوي.

ويري بعض المؤرخين أن الظروف والملابسات التي أحاطت بقيام ثورة يوليو علي يدي الضباط الاحرار كشفت أن القضية الفلسطينية أحد المحكات او المختبرات الرئيسية ليس للحركة الوطنية المصرية فحسب بل لجعل الاطار السياسي ونظام الحكم وذلك بحكم أنها اصبحت تشكل أبرز مضامين حركة التحرر الوطني في مصر ولم يعد بمقدور أي قوة سياسية تتولي السلطة في مصر أن تتحلشي هذه الحقيقة أو تتجاهلها. واذا كان البعض يري أن عجز النظام السياسي القديم عن حل القضية الوطنية وعجزه أيضا عن طرح الحلول الملائمة للقضية الاجتماعية قد أدي الي تبلور واكتمال الاسباب المباشرة لسقوطه فان العامل الجديد الذي أضيف الي العوامل السابقة وساعد علي انجازها هو عجز هذا النظام عن مواجهة الخطر الاسرائيلي علي الأمن الوطني لمصر، مما عجل بسقوطه وأرسي حقيقة تاريخية هامة بالنسبة لحركة التحرر الوطني في مصر وفلسطين معا.

لقد قادت الاخفاقات المتتالية للنظام السياسي القديم (علي مختلف الأصعدة وطنيا وديمقراطيا مضافا اليها أهمية حزب فلسطين) المجتمع المصري الي طريق مسدود وأدت في مجملها إلى جعل الثورة حتمية تاريخية كاستجابة ضرورية لتلك الأزمة المجتمعية الشاملة. الا انه من الواضح ان أزمة النظام الملكي المصري كانت جزءا لا يتجزأ من أزمة أشمل ضمت مختلف الأنظمة الحاكمة في العالم العربي سواء كانت تلك النظم تمثل حكما استعماريا مباشرا او نخبة محلية ذات طابع قبلي أو عشائري.

ولكن لأن أزمة النظام المصري كانت تجسد جماع التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية التي تفاعلت في اطار ظروف محلية وعربية وعالمية خاصة مما عجل بظهور البديل الذي تمثل في ثورة يوليو التي انبثقت في قلب الدائرة العربية وكان لابد أن تتداعي مضاعفاتها الي سائر أجزاء الوطن العربي.

أولاً: المرحلة الأولى من ثورة يوليو (الحقبة الناصرية ١٩٥٤-١٩٧٠)

لقد برز منذ اللحظة الاولي عدم التجانس في قيادة حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فقد ضم تنظيم الضباط الاحرار بين صفوفه وداخل قيادته عناصر ذات اتجاهات سياسية متباينة بل ومتناقضة. كانت هناك عناصر ماركسية تمثل يسار التنظيم وكانت هناك عناصر تنتمي الي جماعة الاخوان المسلمين وتمثل يمين التنظيم. ثم كانت هناك الكتلة الرئيسية في التنظيم بقيادة جمال عبد الناصر وكانت تعبر عن مصالح البورجوازية الوطنية بمختلف فئاتها. وعبر مسيرة الثورة وفي مرحلة مبكرة تخلص تنظيم الضباط الاحرار من جناحه اليساري ثم من جناحه اليميني وانفردت قوة الوسط بالتنظيم وقيادة الثورة. الا انه سرعان ما فرض تطور الاحداث استقطابات جديدة داخل هذه الكتلة خلال الصراع الوطني والاجتماعي وتحت تاثير التغيرات في موازين وعلاقات القوي الداخلية والعربية والعالمية وتم اقصاء بعض الاتجاهات او اعادتها بعد حين عبر سلسلة متعاقبة من التحالفات التي كانت تضيق وتتسع وتتارجح بين اليمين واليسار. وقد يبدو غريبا ان تقوم المشاركة في السلطة بين كل هذه القوي الاجتماعية المتنافرة غير ان تفسير تلك الظاهرة يكمن في الظروف الذاتية والموضوعية التي كانت سائدة في المجتمع المصري قبل يوليو ١٩٥٢[٥]

لقد انصرفت حركة الضباط الاحرار بقيادة جمال عبد الناصر في المرحلة الاولي (١٩٥٢-١٩٥٤) الي توطيد دعائم الحكم الجديد والتوجه الكلي الي الشئون الداخلية المصرية وتحقيق الاستقلال الوطني الكامل للبلاد وذلك من خلال الاطاحة بالملكية واعلان الجمهورية واصدار قانون الاصلاح الزراعي - كرمز لمحاربة الاقطاع - وعزل محمد نجيب الذي كان يدعو الي عودة الحياة الحزبية وحل الاحزاب السياسية وانشاء هيئة التحرير كتنظيم سياسي وحيد ثم عقد الاتفاقية المصرية البريطانية في يوليو ١٩٥٤ الخاصة بالجلاء وقد كانت الفكرة الاساسية التي سيطرت علي القيادة السياسية لثورة يوليو ممثلة في عبد الناصر هي فكرة الاستقلال التام ولم تكن قيادة ثورة يوليو معادية للغرب بصورة عامة ولكن تركزت الشعارات التي أطلقتها الثورة

في المرحلة الأولي حول نقطة محورية هي الاستقلال. وأدركت قيادة يوليو منذ اللحظة الأولي ان استقلال مصر يرتبط باستقلال جيرانها في المنطقة العربية. ولذلك لم تقاوم ثورة يوليو فحسب شتي الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل انضمام مصر الي الاحلاف والمشاريع العسكرية في المنطقة وانما حرصت علي منع دخول باقي الدول العربية الي هذه الاحلاف. ومن أجل هذه الغاية شن عبد الناصر هجوما عنيفا ضد حلف بغداد وضد المشاريع العسكرية الغربية.

وفي مواجهة الاستراتيجية الامريكية التي اعتمدت علي اسرائيل باعتبارها الركيزة الاساسية للدبلوماسية الامريكية في العالم العربي وجدت مصر بقيادة ثورة يوليو نفسها ازاء التحدي الامريكي الاسرائيلي ملزمة بانتهاج خط استراتيجي يتجاوز حدودها الاقليمية ويمتد ليشمل العالم العربي ثم اسيا وأفريقيا.

وفي مطلع عام ١٩٥٥ الذي يمكن اعتباره حلقة وصل بين فترة البناء الداخلي وتثبيت الحكم وبين فترة الظهور علي المسرح العربي والدولي بدأت تتحدد علي نحو واضح الملامح العربية والدولية لثورة يوليو، وقد ساعد علي تبلور ذلك مجموعة من الاحداث يمكن تلخيصها علي النحو التالي:

اولا : الاعتداء الاسرائيلي علي غزة في فبراير ١٩٥٥ الذي راح ضحيته عدد كبير من المدنيين والعسكريين وهنا برزت أهمية تزويد الجيش المصري بالسلاح.

ثانيا : اشتراك عبد الناصر في مؤتمر باندونج (ابريل ١٩٥٥)

ثالثا : عقد صفقة الأسلحة التشيكية وقد استقبلتها الجماهير المصرية والعربية بموجه حماسية ربما لانها تمثل بوادر التحدي للغرب.

رابعا : عقد الاتفاق التجاري بين مصر والاتحاد السوفيتي[٦]

ثم توالت الاحداث التاريخية التي أبرزت الوجه العربي لثورة يوليو. وفي مقدمة هذه الاحداث العدوان الثلاثي علي مصر (البريطاني الفرنسي الاسرائيلي) عام ١٩٥٦ وقد شكل هذا الحدث ونتائجه البعيدة المدي منعطفا تاريخيا لعلاقة ثورة يوليو بالوطن العربي اذ اخذت التصريحات تتوالي منذرة الغرب بقطع النفط عنه وضرب مصالحه

وتصفية قواعده في المنطقة العربية كلها وتمثل الفترة الممتدة من ١٩٥٦-١٩٥٨ ذروة المد القومي العربي لثورة يوليو لقد شهدت تلك الفترة قيام الوحدة بين مصر وسوريا (فبراير ١٩٥٨) ثم قيام ثورة ١٤يوليو ١٩٥٨ في العراق.

وقد بدأت مرحلة الجذر القومي بالنسبة لثورة يوليو بوقوع الانفصال حيث تمكنت القوي الرجعية في سوريا من ضرب الوحدة والانفصال عن مصر في نهاية سبتمبر ١٩٦١. ولقد تمسك عبد الناصر بعد الانفصال باسم دولة الوحدة وعلمها وعاد الي التأكيد في الميثاق علي مسئولية مصر عن التقدم والسلام والحرية في العالم العربي كله[٧]. فالقوات المسلحة المصرية مسئولة عن أمن الدول العربية كلها لانها في رأيه هي وحدها القادرة علي القيام بهذا الواجب[٨]

ثم حدد عبد الناصر أهداف القومية العربية في الداخل بالعمل علي تحقيق التقدم من خلال الثورة الاجتماعية. وقد اعقب السفير الأنفصال السوري استكمال ثورة يوليو لسلسلة القوانين الراديكالية ضد كبار الملاك والشرائح العليا من البورجوازية المتوسطة وكانت قد بدأت في يوليو ١٩٦١ أي قبل وقوع الانفصال.

هزيمة ١٩٦٧ واثارها المصرية والعربية:

كان من الطبيعي ان تفجر هزيمة ١٩٦٧ شتي أنواع المتناقضات داخل المجتمع المصري بعد أن كشفت الستار عن عجز البورجوازية الوطنية ليس فقط عن انجاز مهام الثورة الوطنية والديمقراطية حتي نهايتها بل وأساسا عجزها عن حماية الاستقلال الوطني.

وقد تأهبت القوي المضادة للثورة للانقضاض علي السلطة من اجل تحقيق الهدف الرئيسي للعدوان الصهيوني وهو الاطاحة بنظام الحكم الوطني في مصر وفي الجانب المقابل كانت الانتفاضة الشعبية في ٩-١٠ يونيو التي قطعت الطريق علي الثورة المضادة وأحبطت خططها ونجح عبد الناصر بالاستناد الي هذه الحركة في تصفية مجموعة عبد الحكيم عامر، كما أن هذه الانتفاضة أقامت سدا بشريا ضد اتجاهات الاستسلام التي برزت علي السطح.

ورفعت الجماهير المصرية شعارات التغيير والجدية وحماية المكتسبات الاجتماعية وطالبت بالسلاح وتنظيم المقاومة الشعبية[٩]. وتعد مصر في ظل حكم عبد الناصر من أكثر النظم العربية تأثرا بهزيمة يونيو ١٩٦٧ وخصوصا الدور الرئيسي التي كانت تلعبه علي الساحة العربية قبل الهزيمة إذ أظهرت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ضرورة اعادة النظر في مجموعة الصيغ التي كانت تحكم العلاقات بين الدول العربية كما أبرزت أهمية العمل العربي المشترك وضرورة حشد جميع الموارد والطاقات العربية لخدمة معركة المصير وذلك بغض النظر عن الاختلافات القائمة بين بعض النظم العربية وبعضها الاخر.

وكما عبر عبد الناصر نفسه فان الهزيمة قد اثبتت أن المعركة هي معركة كل العرب لا فارق بين وطني يميني أو وطني يساري[١٠] ومع انعقاد مؤتمر الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ بدأ العالم العربي ينتقل الي مرحلة جديدة تركزت حول الاتفاق علي توحيد الجهود العربية في العمل السياسي علي الصعيد الدولي والدبلوماسي لازالة اثار العدوان الاسرائيلي مع الالتزام بالمبادئ الاساسية وهي عدم الصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها أو التفاوض معها والتمسك بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني[١١]

ومن الواضح أن هذه اللاءات الثلاث الشهيرة لم تحدد الخطوات التي يجب ان تلتزم بها الدول العربية لتصفية اثار العدوان علي المدي الطويل. كما انها لم توضح أسلوب التعامل مع صلب القضية الفلسطينية. وقد ساعد ذلك علي فتح باب الاجتهاد أمام الدول العربية لتفسير قرارات مؤتمر الخرطوم وفق الظروف الداخلية والاقليمية والدولية لكل دولة عربية علي حدة. ولذلك لم يكن قبول كل من مصر والاردن لقرار مجلس الامن ٢٤٢ (نوفمبر ١٩٦٧) خروجا علي مقررات مؤتمر الخرطوم بل اعتبر نوعا من ممارساتها وخصوصا البند الذي يدعو الي عدم نبذ المساعي السلمية في اطار الالتزام بالمبادئ الثلاثة من أجل إزالة اثار العدوان[١٢] ولكن قوبل هذا الموقف بالنقد الشديد من جانب العديد من الدول العربية التي رفضت القرار ٢٤٢ وخصوصا

سوريا والعراق والجزائر واليمن الجنوبي. وفي ظل هذه الاوضاع كان من الطبيعي ان تتعثر محاولات مصر الساعية الي تنشيط دور الجبهة الشرقية عسكريا وبجانب ذلك كانت هناك الحملات الاعلامية العدائية الموجهة من جانب السعودية وتونس ضد مصر. وفي ديسمبر ١٩٦٩ يأتي مؤتمر الرباط وهو مؤتمر القمة العربية الثانية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وقد حدثت أثناؤه مواجهة حاسمة بين عبد الناصر والحكام العرب اذ طرح عليهم أحد الخيارين:

اما الالتزام بخوض المعركة مع مصر واما أن يتركوا مصر أن تخوض المعركة وحدها. وفي هذه الحالة سوف تواصل مصر اعتمادها علي الاتحاد السوفيتي عسكريا واقتصاديا مع الأستمرار فى جهود الحل السلمي[١٣]

وقد فشل مؤتمر الرباط واضطر عبد الناصر الي انتهاج الاسلوب الثاني خصوصا وأن اسرائيل كانت قد بدأت منذ يناير ١٩٧٠ سلسلة جديدة من الغارات في العمق المصري شملت حلوان وأبو زعبل والخانكة مستهدفة بذلك تحطيم معنويات الجبهة الداخلية والجيش المصري. وفي يونيو ١٩٧٠ أعلن عبد الناصر قبوله لمبادرة روجرز الامريكية. وقد فعل ذلك أثناء زيارته للاتحاد السوفيتي، رغم ان العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا كانت مقطوعة في ذلك الوقت. واذا كان فشل مؤتمر الرباط وازدياد كثافة الغارات الاسرائيلية في العمق المصري بجانب الضغوط السوفيتية لتفادي المواجهة العسكرية مع اسرائيل قبل اتمام الاستعداد العسكري المصري الذي لم يكن قد تحقق بعد وخصوصا في مجال الدفاع الجوي – اذ كانت هذه العوامل مجتمعة قد دفعت عبد الناصر إلى قبول مبادرة روجرز فقد رأي البعض انها تعبير عن فقدان مصر لالتزاماتها القومية كما رأي البعض الاخر انها مناورة سياسية من جانب عبد الناصر لاغاظة السوفييت[١٤] وقد ادان قطاع من المقاومة الفلسطينية موقف عبد الناصر وقبول مصر لمشروع روجرز ولكن تبقي الحقيقة وهي أن هذا الموقف الذي قد يعبر عن ازدواجية شكلية في السلوك الوطني كان لها مبرراتها الموضوعية ولا يمكن تناولها بمعزل عن السياق العام للحقبة التاريخية ومواقف عبد

الناصر. اذ كان يري ان وقف اطلاق النار سيمكنه من استكمال حائط الصواريخ غرب القناة واستكمال الاستعداد العسكري لاستعادة الاراضي التي احتلتها اسرائيل وهي خطط عرفت بأسم (جرانيت)[١٥] هذا ولم يترتب علي قبول مصر لمشروع روجرز ايه بادرة للتخلي أو النكوص في التزامات مصر السياسية والعسكرية تجاه الثورة الفلسطينية. وعندما حاول النظام الاردني استغلال الخلاف المصري الفلسطيني اذ بعبد الناصر يطلب من كل من الملك حسين وياسر عرفات الحضور الي القاهرة لتسوية الامر علي غرار ما حدث في لبنان ١٩٦٩. غير ان طبيعة العلاقات بين النظام الاردني والمقاومة الفلسطينية والملابسات الحادة التي احاطت بها قادت في النهاية الي انفجار الوضع عسكريا. ورحل عبد الناصر وهو يحاول ان يضع حدا للحرب الدموية التي استهدفت تصفية المقاومة الفلسطينية في الاردن وذلك في سبتمبر ١٩٧٠. وبرحيل عبد الناصر تنطوي صفحة هامة من التاريخ المصري والعربي المعاصر مخلفة وراءها الحقيقة الكبري في حياة الشعب المصري وسائر الشعوب العربية وخصوصا الشعب الفلسطيني وهي ان الصراع العربي الاسرائيلي وفي قلبه القضية الفلسطينية اصبح جزءا لا يتجزأ من قضية الاستقلال الوطني الشامل بالنسبة لمصر. ويمكن القول أن البعد المصري للقضية الفلسطينية قد برزت ملامحه بوضوح اثناء الحقبة الناصرية.